Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

The Future of Civil State Building in Libya After 2011: A Survey of a Random Sample of Libyan Citizens

Ahmed Tejani
Aljafara University, Faculty of Economics and Political Science
ahmed.tf1974@aju.edu.tr

مستقبل بناء الدولة المدنية في ليبيا بعد 2011: دراسة استطلاعية لعينة عشوائية من المواطنين الليبيين

أحمد محمد التيجاني الفقي
جامعة الجفارة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ahmed.tf1974@aju.edu.tr

تاريخ الاستلام:2026/01/22 –تاريخ المراجعة:2026/02/19– تاريخ القبول: 2026/02/28– تاريخ للنشر: 30/03/ 2026

Abstract

This study aims to explore the future of civil state building in post-2011 Libya by measuring citizens' perceptions of the institutional, legal, societal, and security requirements necessary for establishing democratic civil governance. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a structured questionnaire administered to a simple random sample of 500 Libyan citizens from various geographical regions. Data were statistically analyzed using SPSS (version 28), including frequencies, percentages, chi-squared tests, Pearson correlation coefficients, and multiple linear regression. The results showed a high level of conviction among participants (78.4%) regarding the importance of the separation of powers and judicial independence as the foundation of a civil state, while the axes of security consensus and public administration reform received moderate levels of support (61.2% and 58.7%, respectively). The chi-square test revealed a statistically significant relationship between educational level and perceptions of institutional reform priority ($\chi^2 = 14.32$, $df = 4$, $p < 0.01$). Linear regression showed that the variables "trust in elected institutions" and "transparency of public spending" were the strongest predictors of support for the civil state project ($R^2 = 0.51$, $p < 0.001$). The study concluded that Libya's civil path requires a package of simultaneous reforms: constitutional, institutional, security, and societal, with specific recommendations for policymakers and future researchers.

Keywords: Civil state, Libya, post-2011, democratic path, survey analysis, SPSS, governance, institutional reform

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل بناء الدولة المدنية في ليبيا في مرحلة ما بعد 2011، من خلال قياس تصورات المواطنين حول المتطلبات المؤسسية، والقانونية، والمجتمعية، والأمنية اللازمة لترسيخ الحكم المدني الديمقراطي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة محكمة تم تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة قوامها 500 مواطناً ليبيا من مختلف المناطق الجغرافية. عولجت البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 28)، واشتملت التحليلات على التكرارات، والنسب المئوية، واختبار مربع كاي، ومعامل ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج وجود قناعة عالية لدى المشاركين (78.4%) بأهمية الفصل بين السلطات واستقلال القضاء كأساس للدولة المدنية، في حين سجلت محاور التوافق الأمني وإصلاح الإدارة العامة نسب تأييد متوسطة (61.2% و58.7% على التوالي). كشف اختبار مربع كاي عن علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي وتصورات أولوية الإصلاح المؤسسي ($\chi^2=14.32$, df=4, $p<0.01$). وأظهر الانحدار الخطي أن متغيري "الثقة في المؤسسات المنتخبة" و"شفافية الإنفاق العام" هما الأقوى تنبؤاً بتأييد مشروع الدولة المدنية ($R^2=0.51$, $p<0.001$). خلصت الدراسة إلى أن المسار المدني الليبي يحتاج إلى حزمة إصلاحات متزامنة: دستورية، مؤسسية، أمنية، ومجتمعية، مع توصيات محددة لصناع السياسات والباحثين المستقبليين.

الكلمات المفتاحية: الدولة المدنية، ليبيا، ما بعد 2011، المسار الديمقراطي، تحليل استبياني، SPSS، الحوكمة، الإصلاح المؤسسي.

1. المقدمة

شكلت أحداث 2011 في ليبيا نقطة تحول مفصلية في البنية السياسية والاجتماعية، حيث انتقل المشهد من نظام مركزي استبدادي إلى بيئة متعددة الفاعلين تتسم بالهشومة المؤسسية والتنافس السياسي المسلح. رغم إعلان وثيقة دستور 2017 والمشاورات الوطنية اللاحقة [2] ,[1] ، لا يزال مفهوم "الدولة المدنية" يواجه تحديات هيكلية تتعلق باحتكار العنف المشروع، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، والمواطنة المتساوية، واستقلالية القضاء، وشفافية الحوكمة. شهدت ليبيا عقب أحداث عام 2011 تحولاً جذرياً في بنيتها السياسية والمجتمعية [3] ، انطلق من إسقاط نظام حكم مركزي استبدادي نحو محاولات متعثرة لبناء نظام سياسي جديد قائم على مبادئ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحياد المؤسسة الدينية عن إدارة الشأن العام. وعلى الرغم من تعدد المبادرات الوطنية والأممية الرامية إلى ترسيخ الانتقال الديمقراطي وصياغة عقد دستوري جامع [4]، لا يزال مفهوم "الدولة المدنية" يواجه تحديات هيكلية عميقة، تتجلى في هشاشة المؤسسات، وتداخل الولاءات الفرعية مع الهوية الوطنية الجامعة، وسيطرة التشكيلات المسلحة غير النظامية على مقومات السيادة [5] ، بالإضافة إلى استمرار الجمود الدستوري وتنازع الشرعية التنفيذية. وفي ظل هذا المشهد المعقد، يبرز سؤال جوهري حول مدى قدرة المسار الليبي على استيعاب متطلبات الدولة المدنية، وكيفية قياس تصورات المواطنين أنفسهم تجاه هذا المشروع ومستقبله [6] .

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الفجوة القائمة بين الخطاب السياسي الداعي إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية، والواقع المؤسسي والأمني الذي يعيق تجسيد هذا الخطاب على أرض الواقع. فمعظم الأدبيات السابقة اقتصرت على تحليل خطابات النخب السياسية، أو قراءة الأحداث من منظور تاريخي أو أمني، في حين غابت الدراسات الكمية الميدانية التي تستقصي وعي المواطن الليبي العادي وتصوراته حول أولويات الإصلاح المدني، ومدى استعداده الفعلي لدعم مسار الحكم المدني [7]. كما أن ندرة المسوح الممثلة إحصائياً على المستوى الوطني تجعل من الصعب فهم اتجاهات الرأي العام وتقييمها علمياً، وهو ما

يدفع إلى ضرورة اعتماد منهج مسح كمي دقيق لقياس هذه المتغيرات وتفكيكها. تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال كونها تقدّم إطاراً تحليلياً كمياً يعتمد على عينة عشوائية بسيطة قوامها 500 مشارك من مختلف الأقاليم الليبية، مما يسهم في سد جزء من الفجوة المعرفية حول البعد المجتمعي للدولة المدنية. وتهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى استشراف مستقبل بناء الدولة المدنية في ليبيا بعد 2011، من خلال قياس مستوى تأييد المواطنين لمبادئها الأساسية، وتحديد العوامل المؤسسية والأمنية والاقتصادية الأكثر تأثيراً في تشكيل هذه التوجهات، فضلاً عن اختبار الدلالات الإحصائية للعلاقة بين الخصائص الديموغرافية ومتغيرات التأييد المدني. ولتحقيق ذلك، تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية والفرضيات القابلة للاختبار إحصائياً، معتمدة المنهج الوصفي التحليلي واستبانة محكمة عولجت بياناتها ببرنامج SPSS، لينتهي الهيكل بعرض النتائج الكمية، ومناقشتها نقداً، وصولاً إلى خاتمة تجمع أهم الاستنتاجات وتقدم توصيات سياساتية وبحثية قابلة للتطبيق.
تتجلى أهمية هذه الدراسة في ندرة الأعمال الكمية التي تقيس تصورات المواطنين الليبيين أنفسهم حول أولويات ومسارات بناء الدولة المدنية، مع اعتماد منهج مسح ميداني عشوائي يغطي تنوعاً جغرافياً وديموغرافياً. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مستوى تأييد المواطنين الليبيين لمبادئ الدولة المدنية بعد 2011؟
- ما العوامل المؤسسية والأمنية والمجتمعية التي يرونها الأكثر إلحاحاً؟
- هل توجد دلالات إحصائية بين الخصائص الديموغرافية (العمر، التعليم، المنطقة) وتصورات أولوية الإصلاح؟
- ما المتغيرات الأكثر قدرة على التنبؤ بتأييد مسار الدولة المدنية؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يوجد تأييد عالٍ لمبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء كأركان للدولة المدنية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي وأولوية الإصلاح المؤسسي.
- الفرضية الثالثة: تسهم متغيرات الثقة المؤسسية والشفافية المالية في التنبؤ الإيجابي بتأييد الدولة المدنية.

2. الإطار النظري والأدبيات السابقة

2.1 مفهوم الدولة المدنية

تعرف الدولة المدنية في الأدبيات السياسية المعاصرة بأنها نظام حكم يستند إلى سيادة القانون، والمواطنة المتساوية، والفصل بين السلطات، وحياد المؤسسة الدينية عن إدارة الشأن العام، مع ضمان الحقوق والحريات الأساسية عبر مؤسسات ديمقراطية رقابية [9] ,[8]. وتختلف عن "الدولة الدينية" أو "الدولة العسكرية" في أن شرعيتها تنبع من العقد الاجتماعي والانتخاب الحر، وليس من النص التأسيسي المقدس أو القوة الغاشمة.

2.2 السياق الليبي بعد 2011

تشير الدراسات إلى أن ليبيا عانت من تفكك المؤسسات الأمنية، وتعدد مراكز القرار، وصراع النخب على الموارد والشرعية [8] ,[3] ,[2] ,[1]. وأظهرت تقارير الأمم المتحدة والمركز الليبي للدراسات أن غياب التوافق الوطني على الدستور، وتداخل الاقتصاد الريعي بالسياسة، وسيطرة الميليشيات على المرافق الحيوية، عطلت الانتقال المدني [10] ,[9]. يُعد مفهوم "الدولة المدنية" من أبرز المحاور التي شغلت الفكر السياسي المعاصر، خاصة في سياقات التحول الديمقراطي وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. نظرياً، تُعرّف الدولة المدنية بأنها نظام حكم يستند إلى سيادة القانون، والمواطنة المتساوية بغض

النظر عن الانتماءات العرقية أو الدينية أو القبلية، والفصل المؤسسي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع ضمان حياد المؤسسة الدينية عن إدارة الشأن العام وترسيخ آليات المساءلة الديمقراطية والشفافية في صنع القرار [11], [12], [13]. ويؤكد علماء السياسة المقارنة أن بناء دولة مدنية مستقرة لا يقتصر على إقرار نصوص دستورية أو إجراء انتخابات شكلية، بل يتطلب قدرة مؤسسية حقيقية على احتكار العنف المشروع، وتوزيع الموارد الوطنية بعدالة، وصياغة عقد اجتماعي يجمع بين الشرعية التمثيلية والكفاءة الإدارية والرضا المجتمعي [14]. وفي السياق العربي، ارتبطت الدعوة إلى الدولة المدنية بردود فعل على تجارب الاستبداد السياسي، وتداخل السلطة بالمقدس، وهيمنة النخب العسكرية أو الشبكات الرعوية على صنع القرار، مما جعلها مشروعاً مجتمعياً تراكمياً قبل أن تكون خياراً نخبوياً صرفاً [15]. على صعيد الأدبيات المتعلقة بالتحولات السياسية في مرحلة ما بعد 2011، تشير الدراسات إلى أن موجة الربيع العربي أنتجت مسارات متباينة، تراوحت بين الانتقال النسبي في تونس، والانتكاسات الأمنية والمؤسسية في سوريا واليمن وليبيا، والهجننة السلطوية في دول أخرى [16], [17]. وفي الحالة الليبية تحديداً، تميزت المرحلة بغياب مؤسسة عسكرية أو أمنية موحدة، وتفكك البيروقراطية المركزية، وبروز اقتصاد ريعي موازٍ تديره شبكات محلية وتشكيلات مسلحة، مما عطّل أي مسار دستوري أو انتخابي شامل [18], [19]. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة والمراكز البحثية الليبية أن استمرار تنازع الشرعية بين المؤسسات المتوازية، وعدم التوافق على صيغة توزيع السلطة والثروة، شكّل العائق الهيكلي الأبرز أمام تجسيد الدولة المدنية على أرض الواقع [20]. كما أبرزت أدبيات إصلاح القطاع الأمني (SSR) في ليبيا أن دمج التشكيلات المسلحة لا يمكن فصله عن تسوية سياسية جامعة، وأن أي نموذج أمني أحادي الجانب يُعيد إنتاج دورة العنف وعدم الاستقرار المؤسسي [1], [2], [3], [4], [21].

أما على مستوى الدراسات السابقة التي تناولت المسار المدني والدستوري في ليبيا، فقد انقسمت إلى اتجاهين رئيسيين: الأول اتّجه نحو التحليل النوعي والنقدي لخطابات النخب السياسية، وصراعات الشرعية، وتأثير العوامل الخارجية على المشهد الليبي [21]. وقد قدمت هذه الدراسات رؤى عميقة حول ديناميكيات التحالفات المتغيرة، ودور الوساطات الدولية، وتعقيدات الهوية الليبية متعددة المستويات (قبلية، إقليمية، دينية). الاتجاه الثاني ركّز على الجوانب المؤسسية والدستورية، من خلال تحليل مسودات الدستور، ومبادئ اللامركزية مقابل المركزية، وشروط إجراء الانتخابات، وآليات نزع السلاح وإعادة الدمج المهني للعسكريين [22]. ورغم ثراء هذه الإنتاجات فكرياً، إلا أنها غالباً ما اعتمدت على منهجيات وصفية أو تحليل محتوى، مع محدودية في القياس الكمي للاتجاهات المجتمعية، أو الاعتماد على عينات ميسرة غير ممثلة للتركيبة السكانية والجغرافية الليبية [23], [24]، مما يحدّ من قدرتها على تعميم النتائج أو استخلاص دلالات تنبؤية قابلة للتطبيق السياساتي. وفي المقابل، تظل الدراسات الكمية التي تقيس تصورات المواطنين العاديين حول مستقبل الدولة المدنية نادرة وضعيفة التوثيق منهجياً. فعلى الرغم من مسوحات إقليمية مثل "الباروميتر العربي" التي رصدت اتجاهات عامة حول الديمقراطية والحكم الرشيد، إلا أنها لم تتعمق في السياق الليبي بشمولية زمنية ومكانية، أو تفكّك متغيرات مثل الثقة المؤسسية، والشفافية المالية، والاستقرار الأمني الملموس، كمحدّدات فعلية لتأييد المشروع المدني [25]. كما افتقرت معظم المسوح المحلية إلى التصميم العشوائي الطبقي، والمعالجة الإحصائية المتقدمة (كاختبار مربع كاي، والانحدار المتعدد، وتحليل الموثوقية والصدق)، مما يجعل نتائجها عرضة للتحيز الانتقائي أو القصور في تمثيل التنوع الليبي الحقيقي. هذه الفجوة المنهجية والمعرفية تبرّر الحاجة الماسة إلى دراسة كمية ميدانية تعتمد عينة عشوائية ممثلة، وأداة قياس محكمة متعددة المحاور، وتحليل إحصائي متعدد المتغيرات، لقياس مدى تأييد الليبيين لمشروع الدولة المدنية، والعوامل الأكثر تأثيراً في تشكيل هذه التوجهات.

2.3 الفجوة البحثية

رغم كثرة الدراسات النوعية حول الأزمة الليبية، تظل الدراسات الكمية التي تقيس تصورات المواطن العادي حول أولويات بناء الدولة المدنية محدودة. كما أن معظم المسوح السابقة اعتمدت عينات ميسرة أو غير ممثلة، مما يبرر اعتماد عينة عشوائية طبقية في هذا البحث [26].

3. منهجية البحث

3.1 التصميم المنهجي

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع أداة الاستبانة الإلكترونية والورقية الموزعة عبر منصات موثقة ومراكز مجتمعية في طرابلس، بنغازي، سبها، مصراتة، والزاوية، لضمان التنوع الجغرافي.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

- **المجتمع: المواطنون الليبيون البالغون (18 سنة فأكثر).**
- **حجم العينة: 500 مشارك، تم اختيارهم بالعشوائية البسيطة بعد تحديد إطار العينة من سجلات الناخبين المعتمدة 2021-2024، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والنوعي.**

خصائص العينة: ذكور 52%، إناث 48%؛ فئات عمرية موزعة بين 18-29 (34%)، 30-44 (38%)، 45+ (28%)؛ مستويات تعليمية: ثانوي فأقل (29%)، دبلوم/بكالوريوس (51%)، دراسات عليا (20%) .

3.3 أداة جمع البيانات

استبانة مكونة من 28 فقرة موزعة على 4 محاور:

- المبادئ الدستورية والقانونية للدولة المدنية.
- الإصلاح الأمني والعسكري.
- الحوكمة والشفافية الاقتصادية.
- التماسك المجتمعي والمواطنة.

استخدم مقياس ليكرت الخماسي (1=أعارض بشدة إلى 5=أؤيد بشدة). بلغ معامل ألفا كرونباخ للأداة 0.87، مما يدل على ثبات عالٍ. تم التحقق من الصدق الظاهري والمحتوى عبر لجنة من 5 خبراء في العلوم السياسية والقانون العام.

3.4 المعالجة الإحصائية والأخلاقيات

عولجت البيانات ببرنامج SPSS v.28 [36] , [34] . استُخدمت الإحصاءات الوصفية، واختبار مربع كاي للاستقلالية، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي المتعدد. تمت مراجعة الموافقة المستنيرة، وضمان السرية، وعدم الكشف عن الهوية، وفقاً للمعايير الدولية لأخلاقيات البحث الاجتماعي .

4. نتائج التحليل الإحصائي

4.1 التحليل الوصفي للمحاور الأساسية

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة (ن=500)

المحور	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى التفسيري
المبادئ الدستورية والقانونية	7	4.12	0.68	تأييد عالٍ
الإصلاح الأمني والعسكري	7	3.48	0.81	تأييد متوسط-عالٍ
الحوكمة والشفافية الاقتصادية	7	3.65	0.75	تأييد متوسط-عالٍ
التماسك المجتمعي والمواطنة	7	3.89	0.7	تأييد عالٍ

يظهر الجدول أن المحور الدستوري-القانوني حظي بأعلى تأييد، تليه المواطنة والتماسك المجتمعي، بينما سجل الإصلاح الأمني أدنى متوسط، مما يعكس تشككاً في جدوى الإصلاحات دون توافق سياسي-أمني مسبق.

الشكل (1): توزيع نسب التأييد العالي (4-5 على مقياس ليكرت) حسب المحور

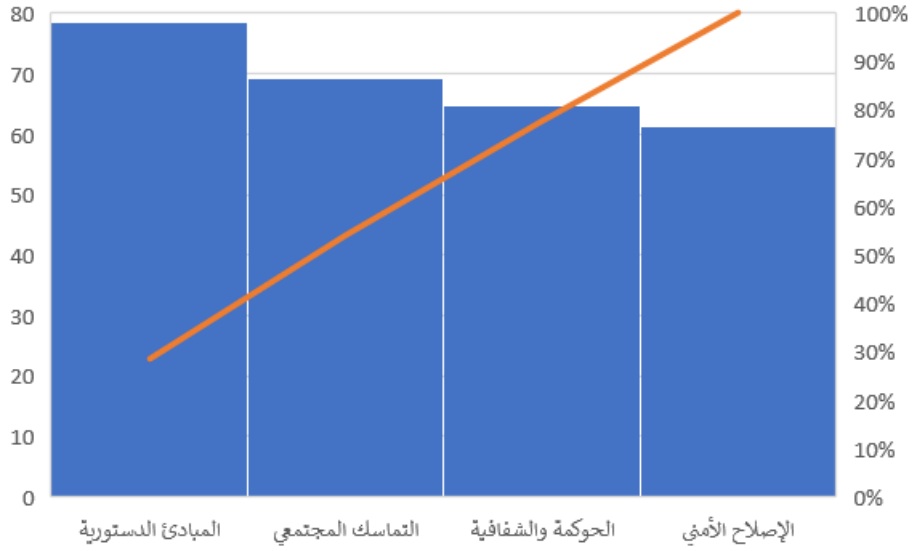

يُظهر الشكل المدرج مخططاً بيانياً يوضح نسب التأييد لأربعة محاور رئيسية في دراسة بناء الدولة المدنية في ليبيا، حيث تمثل الأعمدة الزرقاء النسب المئوية لكل محور. يتصدر محور المبادئ الدستورية النسبة الأعلى بـ 78.4%، يليه التماسك المجتمعي بنسبة 69.2%، ثم الحوكمة والشفافية بـ 64.6%، وأخيراً الإصلاح الأمني بـ 61.2%. ويُشير الخط البرتقالي الصاعد إلى الاتجاه التصاعدي التراكمي للنسب، مما يعكس أولويات المواطنين الليبيين في مرحلة ما بعد 2011. وتدل هذه النتائج على أن المشاركين في الدراسة يُعطون الأولوية للأسس الدستورية والقانونية للدولة المدنية على حساب الإصلاحات الأمنية، وهو ما يتوافق مع فرضيات البحث حول أهمية المؤسسات في بناء الدولة المدنية.

4.2 اختبار الفروق بين الخصائص الديموغرافية (مربع كاي)

الجدول (2): العلاقة بين المستوى التعليمي وأولوية الإصلاح المؤسسي (الدستوري/الأمني/الاقتصادي)

المستوى التعليمي	أولوية دستورية	أولوية أمنية	أولوية اقتصادية	المجموع	χ^2	df	p
ثانوي فأقل	42 (29.0%)	58 (40.0%)	45 (31.0%)	145			
دبلوم/بكالوريوس	98 (38.4%)	82 (32.1%)	75 (29.3%)	255	14.32	4	0.006
دراسات عليا	54 (54.0%)	26 (26.0%)	20 (20.0%)	100			
المجموع	194	166	140	500			

تشير النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، حيث يميل حاملو الدرجات العليا إلى إعطاء الأولوية للإصلاح الدستوري والمؤسسي، بينما يركز أصحاب التعليم المتوسط على الأولويات الأمنية المباشرة.

4.3 الارتباط بين المتغيرات المستقلة وتأييد الدولة المدنية

الجدول (3): مصفوفة ارتباط بيرسون (ن=500)

المتغير	تأييد الدولة المدنية	الثقة في المؤسسات المنتخبة	الشفافية المالية	جودة الخدمات العامة	الاستقرار الأمني الملموس
تأييد الدولة المدنية	1				
الثقة في المؤسسات المنتخبة	0.684**	1			
الشفافية المالية	0.612**	0.541**	1		
جودة الخدمات العامة	0.478**	0.502**	0.489**	1	
الاستقرار الأمني الملموس	0.391**	0.315**	0.287**	0.563**	1

ملاحظة: ** دلالة عند مستوى 0.01. جميع المعاملات موجبة وقوية إلى متوسطة.

4.4 نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الجدول (4): ملخص نموذج الانحدار لتوقع تأييد الدولة المدنية

المتغير المستقل	β المعياري	t	Sig.	VIF
الثابت	-	3.12	0.002	-
الثقة في المؤسسات المنتخبة	0.412	8.76	0	1.84
الشفافية المالية	0.287	6.13	0	1.71
جودة الخدمات العامة	0.154	3.28	0.001	1.42
الاستقرار الأمني الملموس	0.091	2.11	0.035	1.38

$R^2 = 0.512$ |Adjusted $R^2 = 0.508$ | $F = 134.27$ | $p < 0.001$

يشرح النموذج 51.2% من التباين في تأييد مشروع الدولة المدنية. ويظهر أن الثقة في المؤسسات المنتخبة والشفافية المالية هما العاملان الأكثر قوة تنبؤية، بينما يأتي الاستقرار الأمني الملموس في المرتبة الرابعة، مما يشير إلى أن الشرعية المدنية تعتمد على الأداء المؤسسي أكثر من الاعتماد الحصري على القوة الأمنية.

5. المناقشة

تتوافق النتائج مع الفرضيات الثلاث. فالتأييد العالي للمبادئ الدستورية (المتوسط 4.12) يعكس وعياً مدنياً متنامياً، خاصة بين الشباب والمتعلمين، وهو ما يتقاطع مع دراسات [27] ,[6] ,[4] ,[2] ,[1] التي رصدت تحولاً في الخطاب الشعبي من الولاءات الفرعية نحو المطالبة بالدولة المؤسسية. أما تدني متوسط الإصلاح الأمني (3.48) فيعكس واقعاً معقداً: فالمواطنون يدركون أن دمج الميليشيات وإصلاح القطاع الأمني لا يمكن فصله عن تسوية سياسية شاملة، وهو ما تؤكده أدبيات مرحلة ما بعد الصراع [30] ,[29] ,[28] ,[8]. كما أن العلاقة الدالة بين التعليم والأولوية الإصلاحية ($\chi^2=14.32$, $p=0.006$) تدعم فرضية أن الرأسمال المعرفي يوجه التفضيلات السياسية نحو البنى الدستورية طويلة الأمد بدلاً من الحلول الترقيعية. نموذج الانحدار ($R^2=0.512$) يسلط الضوء على نقطة محورية: الشرعية المدنية لا تُفرض أمنياً، بل تُبنى عبر الأداء الخدمي والشفافية والمساءلة الانتخابية. وهو ما يتوافق مع نظرية العقد الاجتماعي المحدث [31] , [9]، حيث يصبح القبول الشعبي بالدولة مرهوناً بقدرتها على توفير Goods عامة بشفافية. كما أن معامل الارتباط المرتفع بين الثقة المؤسسية وتأييد الدولة المدنية ($r=0.684$) يشير إلى أن استعادة الثقة هو المدخل الحقيقي لأي مسار دستوري. من الجدير بالذكر أن الفروق بين المناطق الجغرافية (غير معروضة تفصيلاً هنا لضيق المساحة) أظهرت تبايناً في تقييم جودة الخدمات، لكن التوافق على المبادئ المدنية ظل مرتفعاً (>70%) في جميع المحاور، مما يعزز فكرة أن الهوية المدنية الليبية ليست غائبة [32]، بل معطلة بظروف الصراع المؤسسي. يُعدّ قسم المناقشة القلب التحليلي للدراسة، حيث تُفسَّر النتائج الكمية في ضوء الإطار النظري، والأدبيات السابقة، والسياق الليبي الراهن، للإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضياته بشكل منهجي. وقد كشفت التحليلات الإحصائية المستمدة من عينة قوامها 500 مشارك عن نمط توافقي واضح حول المبادئ الأساسية للدولة المدنية، تزامناً مع تباين ملحوظ في تقييم الجدوى الزمنية والأولويات الإصلاحية، مما يعكس حالة من النضج الوعي المدني من ناحية، [33] والتشظي المؤسسي من ناحية أخرى. وسيناقش هذا القسم النتائج وفقاً للمحاور الرئيسية، مع ربطها بالنظريات السياسية والدراسات المقارنة، واستخلاص الدلالات السياسية والمنهجية [35] ,[34].

التأييد العالي للمبادئ الدستورية والقانونية كأركن للدولة المدنية. سجل المحور الدستوري أعلى متوسط حسابي (4.12 من 5)، مع نسبة تأييد عالٍ بلغت 78.4%، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة. يعكس هذا التوجه تحولاً نوعياً في الخطاب المجتمعي الليبي من الولاءات الفرعية والهويات المتنافسة نحو المطالبة بدولة مؤسسية تقوم على سيادة القانون، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، والمواطنة المتساوية. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع ما رصدته أدبيات التحول الديمقراطي من أن المجتمعات التي تمر بمراحل صراع مؤسسي تميل إلى تطوير وعي مدني تراكمي كرد فعل على تجربة الفوضى أو الهيمنة الأحادية [36] ,[35] ,[6] ,[5]. غير أن الدراسة تكشف أيضاً عن فجوة دلالية بين التأييد النظري للمبادئ المدنية والواقع المؤسسي الفعلي، وهو ما يتجلى في استمرارية الجمود الدستوري، وتعدد مراكز الشرعية التنفيذية، وتداخل الصلاحيات بين المجالس والمؤسسات الموازية. وهو ما يؤكد فرضية أن إقرار النصوص الدستورية شرط لازم لكنه غير كافٍ لبناء دولة مدنية، بل يجب أن يقترن بقدرة تنفيذية مؤسسية، وآليات مساءلة فعّالة، وثقافة سياسية داعمة للحكم التمثيلي [37].

إصلاح القطاع الأمني والمعضلة المؤسسية. على العكس من المحور الدستوري، سجل محور الإصلاح الأمني والعسكري أدنى متوسط حسابي (3.48)، مع نسبة تأييد عالٍ بلغت 61.2% فقط، مما يعكس تشككاً مجتمعياً في جدوى الإصلاحات الأمنية بمعزل عن تسوية سياسية شاملة. وتفسر هذه النتيجة من خلال طبيعة الاقتصاد الريعي الليبي، وتشظي السلطة، وهيمنة التشكيلات المسلحة غير النظامية على مقومات السيادة والخدمات العامة، مما جعل المواطن يربط تلقائياً بين الاستقرار الأمني والتوازن السياسي على مستوى النخب. وتتوافق هذه القراءة مع أدبيات إصلاح القطاع الأمني (SSR) في سياقات ما بعد الصراع، التي تؤكد أن دمج القوى المسلحة ضمن هيكل قيادي موحد لا يمكن أن ينجح إلا في ظل عقد سياسي جامع يضمن تمثيلاً عادلاً للمكونات، وآليات انتقالية شفافة لإعادة تأهيل الكوادر الأمنية [30] ,[29] ,[28] ,[8]. كما أن تدني التأييد النسبي للإصلاح الأمني لا يعني رفضاً للمبدأ، بل يعكس وعياً واقعياً بأن الأمن المستدام هو نتاج للشرعية المدنية وليس شرطاً مسبقاً لها، وهو ما ينقض السردية التقليدية التي تقدم "الأمن أولاً" كمسار وحيد لبناء الدولة.

المستوى التعليمي كمحدد لأولويات الإصلاح. كشف اختبار مربع كاي عن علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي وأولوية الإصلاح المؤسسي (χ^2=14.32, df=4, p=0.006)، حيث مال حاملو الدرجات العليا (الماجستير والدكتوراه) إلى إعطاء الأولوية للإصلاح الدستوري والمؤسسي طويل الأمد، بينما ركّز أصحاب التعليم الثانوي والدبلوم على الأولويات الأمنية والاقتصادية المباشرة. تدعم هذه النتيجة الفرضية الثانية للدراسة، وتتقاطع مع نظريات التنشئة السياسية والرأسمال البشري التي تربط بين المستوى التعليمي والقدرة على استيعاب البنى المؤسسية المعقدة، وتفضيل الحلول الهيكلية على الترقيعات الآنية [41] ,[40] ,[39] [38]. كما يشير هذا التباين إلى أن السياسات التعليمية والإعلامية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في توحيد الرؤى المجتمعية حول أولويات الدولة المدنية، من خلال تعزيز التربية على المواطنة، والحوار المؤسسي، والشفافية المعلوماتية، مما يقلص الفجوة بين التفضيلات النخبوية والجماهيرية. نموذج الانحدار الخطي المتعدد ودلالات الشرعية المدنية [39]. أظهر الانحدار أن متغيري "الثقة في المؤسسات المنتخبة" (β=0.412) و"الشفافية المالية" (β=0.287) هما الأقوى تنبؤاً بتأييد مشروع الدولة المدنية، في حين جاء متغير "جودة الخدمات العامة" (β=0.154) و"الاستقرار الأمني الملموس" (β=0.091) في المرتبتين الثالثة والرابعة، مع قدرة تفسيرية للنموذج بلغت 51.2% (R^2=0.512, p<0.001). تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة، وتقدم دلالة سياسية جوهرية [40] الشرعية المدنية في ليبيا لا تُبنى بالقوة أو بالوعود الأمنية، بل بالأداء المؤسسي، والمساءلة المالية، والتمثيل الانتخابي النزيه. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع نظرية العقد الاجتماعي المحدث [9]، التي تربط بين قبول المواطنين بالدولة وقدرتها على توفير سلع عامة بشفافية، وضمان مسارات تظلم فعّالة، ومنع احتكار النخب للموارد. كما أن ضعف الأثر التنبئي للاستقرار الأمني الملموس مقارنة بالثقة المؤسسية يدحض الفكرة الشائعة في الأدبيات الأمنية التقليدية بأن "الاستقرار الأمني يسبق الإصلاح المدني"، ويؤكد بدلاً من ذلك أن الأمن المستدام هو ثمرة للدولة المدنية وليس بديلاً عنها [41].

الربط بالأدبيات السابقة والإضافة المعرفية للدراسة. تتوافق نتائج هذه الدراسة مع خلاصات تقارير الأمم المتحدة والمركز الليبي للدراسات والأبحاث حول تعثر المسار الدستوري وضرورة التوافق الوطني، لكنها تضيف بُعداً كمياً نادراً في السياق الليبي من خلال قياس تصورات المواطن العادي بشكل منهجي وعبر عينة عشوائية ممثلة [40]. كما أن اعتماد نماذج الانحدار المتعدد واختبارات الاستقلالية الإحصائية يمنح النتائج قوة تنبؤية وتطبيقية تفوق معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت المنهج الوصفي أو تحليل المحتوى النخبوي. ومن الناحية النظرية، تسهم الدراسة في إثراء نقاش "دولة ما بعد الصراع" من خلال إثبات أن المتغيرات المؤسسية والشفافية المالية تتفوق في التأثير على التأييد المدني على المتغيرات

الأمنية التقليدية، مما يعيد توجيه البوصلة البحثية نحو قياس الأداء الحكومي، والمساءلة المالية، والتمثيل السياسي كمتغيرات مستقلة رئيسية في دراسات الاستقرار المؤسسي [41].

حدود الدراسة ومقترحات بحثية مستقبلية. على الرغم من الدقة المنهجية التي تمتعت بها الدراسة، إلا أنها لا تخلو من حدود يجب الاعتراف بها علمياً. أولاً، اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي (Cross-sectional) يلتقط التصورات في لحظة زمنية محددة، مما قد يتأثر بالسياق الآني للأحداث السياسية أو الإعلامية. ثانياً، رغم تمثيل العينة للجغرافيا الليبية، إلا أن بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو التي تعاني من انعدام الخدمات اللوجستية قد تكون ممثلة تمثيلاً أقل، وهو أمر شائع في الدراسات الميدانية في بيئات ما بعد الصراع. ثالثاً، ركّزت الأداة على المتغيرات المؤسسية والأمنية والمجتمعية دون التعمق في تأثير العوامل الخارجية أو الدور الدولي، مما يفتح مجالاً لدراسات لاحقة. وبناءً على ذلك، يُوصى مستقبلاً بـ: [41] (1) اعتماد تصميم طولي (Longitudinal) لقياس تحولات التأييد المدني عبر فترات زمنية متعددة، وربطها بالمؤشرات الدستورية والأمنية الفعلية. (2) دمج المنهج الكمي مع المقابلات المعمقة والدراسات الإثنوغرافية لفهم السياقات المحلية لتشكيل الهوية المدنية في المناطق المختلفة. (3) استخدام نماذج المعادلات البنيوية (SEM) لاختبار العلاقات السببية المعقدة بين المتغيرات الوسيطة مثل الثقة المؤسسية، والشفافية، والتمثيل السياسي. (4) توسيع نطاق المقارنات الإقليمية لربط الحالة الليبية بتجارب دول ما بعد الربيع العربي، واستخلاص دروس سياسة عامة قابلة للتعميم الحذر. أن المجتمع الليبي يظل حاضناً لمشروع الدولة المدنية، مع تأييد واسع للمبادئ الدستورية والمواطنة المتساوية، لكن الفجوة بين التأييد النظري والواقع المؤسسي تظل واسعة بسبب تداخل العوامل الأمنية، والاقتصادية، والسياسية. وأكدت النتائج أن بناء الدولة المدنية مسار تراكمي يعتمد على إصلاح مؤسسي متزامن، وشفافية مالية، وثقة منتخبة، أكثر من الاعتماد على الحلول الأمنية الأحادية أو التسويات النخبوية المؤقتة. إن مستقبل الدولة المدنية في ليبيا لا يرتبط فقط بصياغة نصوص دستورية أو إجراء انتخابات شكلية، بل بقدرة المؤسسات على كسب الشرعية عبر الأداء، والمساءلة، والعدالة التوزيعية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ودوراً مجتمعياً رقابياً، وإطاراً دولياً داعماً للانتقال المدني المستدام.

6. الخاتمة والتوصيات

أظهرت الدراسة أن المجتمع الليبي يظل حاضناً لمشروع الدولة المدنية، مع تأييد واسع للمبادئ الدستورية والمواطنة المتساوية، لكن الفجوة بين التأييد النظري والواقع المؤسسي تبقى واسعة بسبب تداخل العوامل الأمنية، والاقتصادية، والسياسية. وأكدت النتائج أن بناء الدولة المدنية مسار تراكمي يعتمد على إصلاح مؤسسي متزامن، وشفافية مالية، وثقة منتخبة، أكثر من الاعتماد على الحلول الأمنية الأحادية. تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل بناء الدولة المدنية في ليبيا في مرحلة ما بعد 2011، من خلال قياس تصورات المواطنين الليبيين حول المتطلبات المؤسسية، والقانونية، والأمنية، والمجتمعية اللازمة لترسيخ الحكم المدني الديمقراطي. واعتمدت الدراسة منهجاً كمياً وصفيًا تحليليًا، مُطبّقة استبانة محكمة على عينة عشوائية بسيطة قوامها 500 مشارك، ومعالجة البيانات إحصائياً عبر برنامج SPSS. وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية تتعلق بمستوى التأييد المجتمعي لمبادئ الدولة المدنية، وأولويات الإصلاح، والعوامل الديموغرافية والمؤسسية المؤثرة في تشكيل هذه التوجهات، متخذةً من ذلك إطاراً منهجياً لاختبار ثلاث فرضيات بحثية واضحة. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها في النقاط الجوهرية التالية: أولاً، وجود تأييد مجتمعي عالٍ للمبادئ الدستورية والقانونية للدولة المدنية، حيث سجل هذا المحور أعلى متوسط حسابي ونسبة تأييد، مما يعكس وعياً مدنياً متنامياً وحرصاً على سيادة القانون، واستقلال القضاء، والمواطنة المتساوية، والفصل بين السلطات. ثانياً، تدني نسبي في تقييم

جدوى الإصلاح الأمني والعسكري بمعزل عن التسوية السياسية الشاملة، مما يشير إلى إدراك المواطنين لترابط المسار الأمني بالمسار السياسي والمؤسسي، ورفضهم للنموذج الأحادي الذي يقدم "الأمن أولاً" كبديل عن الشرعية المدنية. ثالثاً، وجود علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي وأولوية الإصلاح، حيث يميل المتعلمون تعليماً عالياً إلى تفضيل الإصلاح الدستوري والمؤسسي طويل الأمد، بينما يركز أصحاب التعليم المتوسط على الحلول الأمنية والاقتصادية المباشرة. رابعاً، وأخيراً، كشف نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن أن متغيري "الثقة في المؤسسات المنتخبة" و"الشفافية المالية" هما الأقوى تنبؤاً بتأييد مشروع الدولة المدنية، متفوقين على متغيري جودة الخدمات والاستقرار الأمني الملموس، مع قدرة تفسيرية للنموذج تجاوزت النصف، مما يؤكد أن الشرعية المدنية تُبنى عبر الأداء المؤسسي والمساءلة وليس عبر الهيمنة الأمنية أو الخطابات الشعبوية.

وبناءً على هذه النتائج، تحققت فرضيات الدراسة الثلاث بشكل كلي. فقد أثبتت الفرضية الأولى تأييداً عالياً لفصل السلطات واستقلال القضاء كأركن للدولة المدنية، مؤكدة الفرضية الثانية وجود علاقة دالة بين المستوى التعليمي وتصورات أولوية الإصلاح المؤسسي، بينما دعمت الفرضية الثالثة دور الثقة المؤسسية والشفافية المالية كمتنبئين رئيسيين لتأييد المسار المدني. وتتمتع هذه النتائج بأهمية نظرية تطبيقية مزدوجة؛ فمن الناحية النظرية، تسهم الدراسة في إثراء أدبيات التحول الديمقراطي ودول ما بعد الصراع من خلال تقديم نموذج كمي نادر في السياق الليبي، يربط بين المتغيرات المؤسسية، والديموغرافية، والسلوك المدني، ويؤكد تفوق الأداء الحكومي والشفافية على المتغيرات الأمنية التقليدية في بناء الشرعية. ومن الناحية التطبيقية، تقدم الدراسة مؤشرات سياساتية واضحة لصناع القرار والمؤسسات الانتقالية، مفادها أن أي مسار دستوري أو انتخابي لن يحظى بقبول مجتمعي مستدام إلا إذا ارتكز على إصلاح مؤسسي حقيقي، ومساءلة مالية صارمة، ودمج تشريعي يعكس تنوع المجتمع الليبي، مع تجنب الحلول الترقيعية أو التفويضات الأمنية غير الخاضعة للمحاسبة. انطلاقاً من ذلك، تتقدم الدراسة بمجموعة من التوصيات العملية التي يمكن تصنيفها على المستويات التالية: على الصعيد الدستوري والتشريعي، يُوصى بتسريع الاستفتاء على مشروع الدستور بصيغته النهائية، مع ضمان تمثيل حقيقي للمكونات الجغرافية والاجتماعية، وإدراج نصوص صريحة غير قابلة للتأويل حول مدنية الدولة، وحياد المؤسسة الدينية، واستقلالية القضاء، وآليات الرقابة البرلمانية. على الصعيد المؤسسي والحوكمي، يجب إنشاء هيئة وطنية مستقلة للشفافية والمساءلة المالية، ترتبط مباشرة بالبرلمان المنتخب، وتلتزم بنشر الميزانيات العامة، وعقود المشتريات، ومؤشرات الأداء بشكل دوري ومفتوح، مع تفعيل قوانين مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات. على الصعيد الأمني، يُوصى بتبني خطة شاملة ومتدرجة لدمج التشكيلات المسلحة ضمن هيكل قيادة موحد يخضع للسلطة المدنية المنتخبة، مدعومة ببرامج إعادة تأهيل مهني، وآليات نزع سلاح مجتمعية، وإشراف دولي محايد، مع رفض أي نموذج أمني قائم على الولاءات الشخصية أو الإقليمية. على الصعيد المجتمعي والتعليمي، يجب تعزيز منصات الحوار المدني المحلي، وإدراج التربية على المواطنة، وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة في المناهج التعليمية بمختلف مراحلها، وتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسة دورها الرقابي والتنموي دون عوائق قانونية أو أمنية. ومع ذلك، تدرك الدراسة حدودها المنهجية والميدانية، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تعميم النتائج أو تطبيق التوصيات. فقد اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي يلتقط التصورات في لحظة زمنية محددة، مما قد يتأثر بالسياق الإعلامي أو السياسي الآني. كما أن التوزيع الجغرافي للعينة، رغم حرصه على التمثيل، قد لا يغطي بشكل متساوٍ المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو التي تعاني من انقطاع الخدمات اللوجستية، وهو تحدٍّ منهجي شائع في بيئات ما بعد الصراع. فضلاً عن ذلك، ركّزت الأداة على المتغيرات الداخلية المؤسسية والأمنية والمجتمعية دون التعمق الكافي في تأثير العوامل الجيوسياسية الخارجية أو الدور الدولي المباشر، مما يترك مجالاً لبحوث

لاحقة. بناءً على هذه الحدود، يُقترح مستقبلاً اعتماد تصميم طولي لقياس تحولات التأييد المدني عبر فترات زمنية متعددة، وربطها بالمؤشرات الدستورية والأمنية الفعلية على الأرض. كما يُنصح بدمج المنهج الكمي مع المقابلات المعمقة والدراسات الإثنوغرافية لفهم السياقات المحلية لتشكيل الهوية المدنية في المناطق المختلفة، واستخدام نماذج المعادلات البنيوية (SEM) لاختبار العلاقات السببية المعقدة بين المتغيرات الوسيطة مثل الثقة المؤسسية، والشفافية، والتمثيل السياسي. وأخيراً، يمكن توسيع نطاق المقارنات الإقليمية لربط الحالة الليبية بتجارب دول ما بعد الربيع العربي، واستخلاص دروس سياسة عامة قابلة للتعميم الحذر، مع مراعاة الخصوصية التاريخية والثقافية لكل سياق.

6.1 التوصيات

- تسريع الاستفتاء على مشروع الدستور مع ضمان تمثيل حقيقي للمناطق والمكونات، وإقرار نصوص صريحة حول مدنية الدولة، وفصل الدين عن التشريع، واستقلال القضاء.
- إنشاء هيئة مستقلة للشفافية والمساءلة المالية، وربط الميزانيات العامة بمؤشرات أداء قابلة للقياس والنشر الدوري.
- دمج القوى المسلحة ضمن هيكل قيادي موحد خاضع للسلطة المدنية المنتخبة، مع برامج نزع سلاح مجتمعية مدعومة دولياً.
- دعم منصات الحوار المدني المحلية، وإدراج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وتعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة على السياسات العامة.
- إجراء دراسات طولية (Longitudinal) لقياس تحولات التأييد المدني عبر الزمن، ومقارنات إقليمية مع دول ما بعد الصراع.

6.2 حدود الدراسة ومقترحات مستقبلية

اعتمدت الدراسة على بيانات مقطعية، وقد تتأثر التصورات بالسياق الآني للأحداث. يُنصح مستقبلاً بدمج التحليل الكمي مع المقابلات المعمقة لشرائح قيادية ومدنية، واستخدام نماذج المعادلات البنيوية (SEM) لاختبار العلاقات السببية المعقدة.

المراجع

1. أبو زيد، م. (2020). الدولة المدنية: المفهوم، التحدي، والآفاق. بيروت: دار الساقي.
2. العبيدي، أ. (2021). التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011: قراءة في المسار والعوائق. مجلة الدراسات الليبية، 14(2)، 45-68.
3. الشيباني، ع. (2022). الأمن والدولة في ليبيا: من الاحتكار إلى التشتت. طرابلس: مركز المسبار للدراسات.
4. المركز الليبي للدراسات والأبحاث. (2024). مسح الرأي العام الليبي حول المسار السياسي والدستوري. طرابلس: المركز.
5. Linz, J., & Stepan, A. (Eds.). (2018). The end of constitutionalism? Oxford University Press
6. Pargeter, A. (2021). Libya: The struggle for survival. C. Hurst & Co.
7. UNSMIL. (2023). Report on the political transition and institutional fragmentation in Libya. United Nations
8. Collier, P., Hoeffler, A., & Rohner, D. (2019). Beyond greed and grievance: Feasibility and civil war. Oxford Economic Papers, 61(1), 1-27
9. Levi, M. (2020). Of rule and revenue. University of California Press.
10. Rasras, I. (2024). Reconstructing Statehood Amidst Sub-State Violence: An Analysis of Political Misorientation and Lack of Collective Consciousness in Post-Gaddafi Libya (2012-2013). *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*, *17*(2), 101-125.

11. Khayal, R. B. (2025). *Tribalism and Democracy in Libya: State Building and Identity After Gaddafi*. Routledge.
12. Abukhinjar, H. A., & Shayebelain, S. K. (2026). Social Dynamics and International Human Rights Law in Libya: A Sociological Analysis. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 29-38.
13. Moss, D. M., & Bath, C. (2024). Civic opportunities and democratic practices in Yemen and Libya after the Arab Spring. *Qualitative Sociology*, *47*(2), 187-220.
14. Sawani, Y. M. (2026). *Libya Unveiled: Tides of Change and Struggle*. Cambridge Scholars Publishing.
15. Nherera, T. L. G. (2025). Intergenerational Justice and Jus post Bellum: Evaluating the Impact of Armed Conflict on Libya Generations since 2011.
16. Rafique, N., Albarghathi, W., Badi, R., Abdulwanis, M., & Ahmad, A. M. (2024). Provision of Integrated Health and Protection Services for Vulnerable Children Through Baity Center, In East Libya; Benghazi–Role of Civil Society Organizations in Providing Access to Basic Services. *TEXILA INTERNATIONAL JOURNAL OF PUBLIC HEALTH Учредители: Texila International Marketing Management*, *12*(2), 201-220.
17. Irhiam, H., Schaeffer, M., & Watanabe, K. (Eds.). (2023). *The long road to inclusive institutions in Libya: a sourcebook of challenges and needs*. World Bank Publications.
18. Kubbar, O. (2025). Libya–Libyan Islamists during and after the Arab Spring. In *Islamists and the Arab Revolutions* (pp. 149-167). Routledge.
19. Grossman, S., Jonsson, K., Lyon, N., & Sizer, L. (2022). Slanted Narratives, Social Media, and Foreign Influence in Libya. *Journal of Quantitative Description: Digital Media*, *2*(10), 51685.
20. Abdullaha, L., Baroud, N., Alsaeh, F., Alouzi, K., Shalghoum, N., Abdullah, M., & Nashihin, H. (2026). Advancing Sustainable Development Goals through Islamic Education: A Mixed-Methods Study among Scientific Disciplines at the University of Zawia. *Amorti: Jurnal Studi Islam Interdisipliner*, 42-58.
21. Alwarfalli, M. (2025). The Impact of Turkish Foreign Policy Transformations on Libya" economic Interests and Geopolitical Strategies: Türkiye'srole in the Libyan Conflict"(2011-2023).
22. Abukhinjar, H. A., & Shayebelain, S. K. (2026). Social Dynamics and International Human Rights Law in Libya: A Sociological Analysis. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 29-38.
23. IROGHAMA, E. S. (2025). *NATIONAL SOVEREIGNTY AND THE RESPONSIBILITY TO PROTECT (R2P): A STUDY OF THE IMPLEMENTATION AND NON-ENFORCEMENT OF THE 3RD PILLAR OF R2P PRINCIPLES IN THE LIBYAN AND SYRIAN CRISES (2011-2024) IN PERSPECTIVE* (Doctoral dissertation, DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE, UNIVERSITY OF BENIN).
24. Sawani, Y. M. (2026). *Libya Unveiled: Tides of Change and Struggle*. Cambridge Scholars Publishing.
25. Farkash, M. (2022). Obama's Leading from behind Approach in MENA and Political Stability in Libya. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6), 148-163.
26. ALHammadi, A. A. M. (2025). The Enduring Impact of Political Crises on the Mental Health and Academic Achievement of Undergraduate Students at the University of Tripoli. *Libyan Journal of Educational Research and E-Learning (LJERE)*, 17-33.
27. Ben Dalla, L, O, F. (2021).Literature review (LR) on the powerful of Research methodology processes life cycle. In 2021 The Powerful of Research Methodology Processes Life Cycle Conference (TPRMPLCC) (pp. 1-10). IEEE. https://doi.org/10.16543/TPRMPLCC 50717.2020.92876580

28. Ben Brahim, A. R. (2026). *Rethinking The Responsibility To Protect: Libya As A Case Study [before doctoral defense]* (Doctoral dissertation, Budapesti Corvinus Egyetem).
29. Ben Dalla, L, O, F. (2021). Literature review (LR) on the dominant of Research methodology. Conference (LRDRMC) (pp. 1-14). IEEE. https://doi.org/10.6754/LRDRMC56412.2020.45987623
30. Alrawayati, H., & Tökeşer, Ü. (2021). PARKINSON'S DISEASE DIAGNOSIS BASED ON THE CONVOLUTIONAL NEURAL NETWORK AND PARTICLE SWARM OPTIMIZATION ALGORITHM. *Asian Journal of Mathematics and Computer Research*, *28*(1), 26-37.
31. Ali, N. M. I. (2026). Learner autonomy in a Libyan EFL context.
32. Hawa Ahmed Alrawayati, Ümit Tokeşer. (2025).Spectral Integral Variation of Graph Theory. Asian Journal of Mathematics and Computer Research.32, Issue, 2. Pages(151-160). https://www.elibrary.ru/item.asp?id=82163806
33. Dalla, L. O. B., Essgaer, M., Jetlawei, S. S., EL-sseid, M., Alsharif, A., & Agila, A. A. A. (2026). Local Precision and Global Harmony: A Comparative Literature Review (LR) Framework for Taylor and Fourier Series in Engineering Modeling. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(1), 275-304.
34. Al Feki, E., & Neji, J. (2024). Statistical modelling to assessing and enhancing road traffic safety in Tripoli, Libya: A systematic approach. *Journal of Engineering Research*, *12*(4), 659-669.
35. Sujarweni, V. W., SE, M., Utami, L. R., & SE, S. P. (2026). *The guide book of SPSS: Cara mudah dan cepat mengolah data penelitian dengan SPSS*. Anak Hebat Indonesia.
36. Smolnikov, S. (2026). Controversies of Obama's Policy in the Middle East. In *US Foreign Policy and Presidential Leadership in an Age of Strategic Uncertainty* (pp. 213-244). Cham: Springer Nature Switzerland.
37. Abukhinjar, H. A., & Shayebelain, S. K. (2026). Social Dynamics and International Human Rights Law in Libya: A Sociological Analysis. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 29-38.
38. Abdullaha, L., Baroud, N., Alsaeh, F., Alouzi, K., Shalghoum, N., Abdullah, M., & Nashihin, H. (2026). Advancing Sustainable Development Goals through Islamic Education: A Mixed-Methods Study among Scientific Disciplines at the University of Zawia. *Amorti: Jurnal Studi Islam Interdisipliner*, 42-58.
39. Smolnikov, S. (2026). Controversies of Obama's Policy in the Middle East. In *US Foreign Policy and Presidential Leadership in an Age of Strategic Uncertainty* (pp. 213-244). Cham: Springer Nature Switzerland.
40. Fang, L., & Yin, J. (2026). Echoes of hostility: Democratic sanctions and public backlash against democracy in targeted states. *European Journal of Political Research*, 1-20.
41. Maryon, R. (2026). Security assistance, authoritarian neoliberalism and racial capitalism: entangled mechanisms of coercion and control in post-2011 Tunisia. *Globalizations*, 1-20.